UNCTAD/TDR/17

6 August 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧

تقرير من إعداد أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

لا يُسمح باقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في الصحافة أو الإذاعة أو التفلزة قبل الساعة ٢٢/٠٠ بتوقيت غرينتش مساء يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

UNCTAD/TDR/17		تصدير المحتويات ملاحظات تفسيرية المختصرات نظرة عامة
UNCTAD/TDR/17(Vol.I)	الجزء الأول الفصل الأول الفصل الثاني مرفق الجزء الأول	الاتجاهات العالمية الاقتصاد العالمي: الأداء والتوقعات الأسواق المالية الدولية والدين الخارجي للبلدان النامية القضايا المثارة في المنازعات التجارية التي نشأت فيما يتعلق بحكم المعاملة الوطنية الوارد في اتفاق منظمة التجارة العالمية
UNCTAD/TDR 17(Vol.II)	الجزء الثاني الفصل الأول الفصل الثاني الفصل الثالث مرفق الفصل الثالث	العولمة والتوزيع والنمو القضايا موضع البحث العولمة والتقارب الاقتصادي تفاوت الدخل والتنمية الاتجاهات في توزيع الدخل الشخصي في بلدان نامية مختارة
UNCTAD/TDR/17(Vol.III)	الفصل الرابع الفصل الخامس الفصل السادس	التحرير والتكامل والتوزيع توزيع الدخل وتراكم رأس المال والنمو تعزيز الاستثمار: بعض الدروس المستفادة من شرق آسيا

المحتويات

الصفحة

تصدير ١١
ملاحظات تفسيرية ١٢
المختصرات ١٣
استعراض عام ١٩

الجزء الأول

الاتجاهات العالمية

الفصل الأول

الاقتصاد العالمي: الأداء والتوقعات ٥

ألف - الاتجاهات الإجمالية ٥
١- الناتج العالمي ٥
٢- التجارة العالمية ٧
٣- السلع الأساسية ١٠
باء - الاقتصاد العالمي: النمو والاختلالات ١٣
١- بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ١٤
٢- أمريكا اللاتينية ١٧
٣- آسيا النامية ٢٠
٤- أفريقيا ٢٤
٥- أوروبا الوسطى والشرقية ٢٧
جيم - التوقعات في الأجل القصير وأوجه عدم اليقين ٣٠
الحواشي ٣٦

الفصل الثاني

الأسواق المالية الدولية والدين الخارجي للبلدان النامية ٣٧

ألف - الاتجاهات الأخيرة في التمويل الخارجي الخاص ٣٧
باء - تدفقات رؤوس الأموال واستجابات السياسة العامة في بلدان نامية مختارة ٤١
جيم - شروط إئتمانات التصدير وترتيبات تمويل التجارة ٥٥

المحتويات (تابع)

الفصل الثاني (تابع)	الصفحة
دال - إعادة التفاوض على الديون المصرفية وخفضها	٦٤
هاء - الديون الرسمية	٦٦
١- المبادرة المتعلقة بالبلدان الصغيرة المثقلة بالديون: الخطوات الأولى	٦٦
٢- قضايا وتعديلات إطار العمل	٦٨
الحواشي	٧٤

مرفق الجزء الأول

القضايا المثارة في المنازعات التجارية التي نشأت فيما يتعلق بحكم المعاملة الوطنية الوارد في اتفاق منظمة التجارة العالمية	٨٣

الجزء الثاني

العولمة والتوزيع والنمو

الفصل الأول	المجلد الثاني
القضايا موضع البحث	٣

الفصل الثاني

العولمة والتقارب الاقتصادي	٧
ألف - مقدمة	٧
باء - العولمة والتقارب	٨
جيم - الدروس المستفادة من تجربة القرن التاسع عشر	١٣
دال - اتجاهات التقارب المعاصرة	٢١
١- الاتجاهات العالمية	٢١
٢- التقارب الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٢٩
٣- التقارب الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي	٣٠
٤- التباعد ضمن العالم النامي	٣١

المحتويات (تابع)

الفصل الثاني (تابع)	الصفحة
هاء - التجارة والنمو التقارب	٣٣
١- التجارة والنمو	٣٤
٢- التجارة والتقارب في مستويات الأجور	٣٧
واو - حركة رأس المال والنمو والتقارب	٤٠
١- الاستثمار الأجنبي المباشر	٤٠
٢- التدفقات المالية	٤٤
٣- حركة رأس المال وتراكمه وتقارب مستويات الارباح	٤٦
الحواشي	٥١

الفصل الثالث

تفاوت الدخل والتنمية	٥٩
ألف - مقدمة	٥٩
باء - توزيع الدخل الشخصي: أدلة حديثة	٥٩
١- الفوارق بين الشمال والجنوب في تفاوت الدخل	٦٣
٢- الاتجاهات العالمية	٦٨
٣- النمو والتفاوت	٧١
٤- تغير المراكز النسبية لفئات الدخل	٧٢
جيم - الفوارق بين البلدان في تفاوت الدخل	٧٩
دال - العمالة الفائضة والنمو وتفاوت الدخل	٨٢
١- القوى المؤدية إلى تزايد أو انخفاض التفاوت	٨٢
٢- التجربة	٨٥
هاء - استنتاجات	٨٩
الحواشي	٩١

مرفق الفصل الثالث

الاتجاهات في توزيع الدخل الشخصي في بلدان نامية مختارة	٩٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

المجلد الثالث

الفصل الرابع

التحرير والتكامل والتوزيع ٢

ألف - مقدمة ٢
باء - تحرير التجارة وعدم المساواة في الأجور ٣
جيم - التكامل والتوزيع بين العمل ورأس المال ٩
دال - الاصلاحات المتعلقة بأسعار المنتجات الزراعية ١٣
هاء - الديون والتمويل والتوزيع ١٩
واو - الاستنتاجات ٢٣
الحواشي ٢٤

الفصل الخامس

توزيع الدخل، وتراكم رأس المال، والنمو ٢٧

ألف - مقدمة ٢٧
باء - الاقتصاد السياسي للتوزيع والنمو ٢٨
جيم - التوزيع والتعليم واكتساب المهارات ٣١
١- التوزيع والتعليم ٣١
٢- العمالة والاستثمار واكتساب المهارات ٣٢
دال - توزيع الدخل الشخصي والوظيفي والتراكم ٣٥
هاء - الأرباح والتراكم ٤٤
١- أدلة من البلدان الصناعية ٤٧
٢- مدخرات الشركات في البلدان النامية ٤٨
٣- الأرباح والمدخرات والتوزيع ٥٧
الحواشي ٥٩

المحتويات (تابع)

الفصل السادس	الصفحة
تشجيع الاستثمار: بعض الدروس المكتسبة من شرق آسيا	٦٥
ألف - مقدمة	٦٥
باء - تنشيط سلسلة الاستثمار - الأرباح	٦٥
جيم - وضع ضوابط لاستهلاك السلع الكمالية وتجارتها وتصنيعها	٦٨
١- استهلاك السلع الكمالية	٦٨
٢- الانتاج والصادرات	٧١
دال - الأجر المرتبط بالأرباح، والتوزيع والتراكم	٧٣
١- نطاق نظام العلاوات وطبيعته	٧٣
٢- نظام العلاوات والتوزيع والتراكم	٧٧
الحواشي	٨٢

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة المجلد الأول
١-	الناتج العالمي، ١٩٩٣-١٩٩٧	٦
٢-	الصادرات والواردات حسب المناطق الرئيسية والتجمعات الاقتصادية، ١٩٩٤-١٩٩٦	٩
٣-	الأسعار العالمية للسلع الأساسية الأولية، ١٩٩٤-١٩٩٧	١١
٤-	أمريكا اللاتينية: الانتاج، وأحجام الصادرات والواردات، ١٩٩٤-١٩٩٦	٢١
٥-	آسيا النامية: الانتاج، وقيم الصادرات والواردات، في أقاليم فرعية وبلدان مختارة، ١٩٩٤-١٩٩٦	٢٢
٦-	أفريقيا: نمو الانتاج حسب الأقاليم الفرعية، ١٩٩٠-١٩٩٦	٢٥
٧-	الاقتصادات الأوروبية الانتقالية: مؤشرات اقتصادية مختارة ١٩٩٤-١٩٩٦	٢٩
٨-	نمو الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٦ في نخبة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: مقارنة بين النمو الفعلي وتنبؤات مؤسسات شتى	٣٣
٩-	تنبؤات بديلة لنمو الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٧ في نخبة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣٥
١٠-	فئات مختارة من التمويل الدولي وحصص الاقتصادات النامية والانتقالية في كل منها، ١٩٩٢-١٩٩٦	٣٨
١١-	الأصول الخارجية لبنوك المنطقة التي ترفع تقاريرها إلى مصرف التسويات الدولية إزاء الاقتصادات النامية والانتقالية، ١٩٩٤-١٩٩٦	٣٩
١٢-	مجموع ائتمانات التصدير للاقتصادات النامية والانتقالية، بحسب المناطق	٤٢
١٣-	التمويل الخارجي لاقتصادات نامية وانتقالية مختارة، بحسب الفئات الرئيسية، ١٩٩١-١٩٩٥	٤٣
١٤-	ملامح موازين المدفوعات والتمويل الخارجي لدى بلدان مختارة في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٦
١٥-	الاقراض المصرفي الدولي وغيره من أشكال تمويل الديون في بلدان مختارة، ١٩٩٥و١٩٩٦	٥٠
١٦-	أسعار فائدة قصيرة الأجل، تمثيلية في بلدان مختارة، ١٩٩٥-١٩٩٧	٥٢
١٧-	أسعار الفائدة التجارية المرجعية	٥٦
١٨-	شروط التغطية التأمينية المتاحة لمناطق مختارة من وكالات مختارة لائتمانات التصدير	٥٧
١٩-	التغيرات في شروط التغطية التأمينية المتاحة لمناطق مختارة من وكالات ائتمانات تصدير مختارة	٥٨

قائمة الجداول (تابع)

الجدول		الصفحة
٢٠-	أقساط وكالات ائتمان التصدير الرئيسية لاقتصادات نامية وانتقالية مختارة، ١٩٩٦	٥٩
٢١-	النسبة الخاصة بوكالات ائتمانات التصدير في بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي عانت عجزاً في التدفق النقدي، ١٩٨٧-١٩٩٦	٦١
٢٢-	ترتيبات الدفع الموصى بها لاقتصادات نامية وانتقالية مختارة	٦٢
٢٣-	المؤشرات الرئيسية للديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ١٩٨٥-١٩٩٤	٦٩
المجلد الثاني		
٢٤-	مؤشرات نمو النشاط الاقتصادي الدولي، ١٩٦٤-١٩٩٤	١٠
٢٥-	نمو التجارة والصناعة في بلدان مختارة، ١٨٧٠-١٩١٣	٢٠
٢٦-	مؤشرات الأداء الاقتصادي في بلدان مجموعة الـ٧ في ظل أنظمة نقدية دولية مختلفة	٢١
٢٧-	النمو في الاقتصاد العالمي: لحاق البلدان النامية ببلدان منظمة التعاون التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٦٠-١٩٩٠	٢٣
٢٨-	نصيب مختلف المناطق في الانتاج الصناعي في العالم منذ عام ١٩٧٠	٢٥
٢٩-	مركز البلدان في توزيع الدخل في العالم، ١٩٦٥ و١٩٩٠	٢٧
٣٠-	تقارب الدخل فيما بين البلدان النامية، بحسب المنطقة، ١٩٦٠-١٩٩٠	٣٢
٣١-	أجور وانتاجية المستخدمين في بلدان نامية وصناعات مختارة مقارنة بمستواها في الولايات المتحدة، ١٩٨٠ و١٩٩٣	٣٩
٣٢-	التدفق المقارن للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا وبلدان نامية أخرى	٤٣
٣٣-	تفاوت الدخل منذ عام ١٩٧٠، حسب المنطقة	٦٧
٣٤-	توزيع الدخل بين الأسر الحضرية في أمريكا اللاتينية في سنوات مختلفة منذ ١٩٧٩	٦٩
٣٥-	التغيرات الحديثة في توزيع الدخل وحصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء	٧٠
٣٦-	العلاقة بين أداء النمو والتغيرات في تفاوت الدخل في البلدان النامية، ١٩٦٥-١٩٩٥	٧٣
٣٧-	فترات التباعد والتقارب في الدخل بين الخمس الأغنى والطبقة المتوسطة في بلدان نامية مختارة	٧٥
٣٨-	توزيع الدخل الشخصي للأعوام ١٩٦٥-١٩٩٥ حسب المناطق: تواتر حدوث أنواع مختلفة من التغيير	٧٨
٣٩-	التفاوت في توزيع الأراضي في بلدان ومناطق نامية مختارة	٨٣

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
	المجلد الثالث	
٤٠-	معدلات التبادل التجاري للمنتجات الزراعية لافريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وللعالم، ١٩٧٣-١٩٩٥	١٦
٤١-	نسبة الأسعار التي حصل عليها المنتجون إلى قيم الوحدة التصديرية للسلع الأساسية الرئيسية في تسعة بلدان أفريقية مصدرة رئيسية، ١٩٧٣-١٩٩٢	١٨
٤٢-	الادخار والاستثمار الخاصان كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي في مجموعة مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٤٩
٤٣-	أنصبة الأرباح في مجموعة مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٥٠
٤٤-	المدخرات والاستثمارات القطاعية في بلدان مختارة	٥٢
٤٥-	التباين في ملكية السيارات عند مستويات متشابهة لنصيب الفرد من	٧٠
٤٦-	الدخل انتاج السيارات والتجارة فيها: المكسيك والبرازيل والأرجنتين وجمهورية كوريا، ١٩٧٦-١٩٩٦	٧٤
٤٧-	نسبة العلاوات إلى مكافأة العمل الاجمالي في اليابان في عام ١٩٨٣، بحسب حجم الشركة، ومدة الاستخدام ونوع العمل	٧٨
٤٨-	نسبة العلاوات إلى مكافأة العمل الاجمالية في جمهورية كوريا في عام ١٩٩٥، بحسب حجم الشركة، ونوع العمل، والنوع	٧٩

قائمة الاطارات والرسوم البيانية

الاطار		الصفحة
	المجلد الأول	
١-	شروط الدفع الرئيسية في التجارة الدولية	٦٣
٢-	المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: سمات رئيسية	٧١
٣-	مفاهيم إمكانية تحمل الديون	٧٣
	المجلد الثاني	
٤-	مقاييس ومفاهيم التقارب الاقتصادي	١١
٥-	مسار السويد من المحيط إلى المركز	١٨
٦-	توزيع الدخل وقياس التفاوت	٦٠
	المجلد الثالث	
٧-	النمو والتوزيع في الرأيين الكلاسيكي والكينزي	٣٨
٨-	نظم الادخار الإجباري في سنغافورة وماليزيا	٥٣
٩-	الاصلاح الضريبي ومدخرات الشركات في شيلي	٥٥

قائمة الاطارات والرسوم البيانية (تابع)

الصفحة

المجلد الثاني

الرسوم البيانية

١- تقارب وتباعد الدخل فيما بين البلدان خلال الفترة ١٨٧٠-١٩١٣ ..... ١٥

٢- مستويات الانتاجية في بلدان أوروبا الغربية في ١٨٧٠ وفي ١٩١٣ بالنسبة لتلك التي كانت سائدة في الولايات المتحدة ١٦

٣- مستويات الانتاجية في بلدان نامية مختارة، ١٩٥٠-١٩٩٢، بالنسبة لتلك السائدة في الولايات المتحدة ٢٤

٤- توزيع الدخل العالمي، ١٩٦٥-١٩٩٠ ..... ٢٦

٥- تقارب وتباعد الدخل فيما بين البلدان النامية في ١٩٦٠-١٩٩٠ ..... ٣١

٦- معدل عائد رأس المال في قطاع الأعمال ببلدان مجموعة السبعة والتفاوتات بين البلدان ١٩٨٠-١٩٩٦ ..... ٤٧

٧- الأرباح والاستثمارات في بلدان مجموعة السبعة، ١٩٨٠-١٩٩٥ ..... ٥٠

٨- الأنماط الحديثة في توزيع الدخل الشخصي في ٩٢ بلداً ٦٥

المجلد الثالث

٩- التغيرات في أجور شتى فئات العاملين الحضريين في بلدان أمريكا اللاتينية في التسعينات ٦

١٠- نصيب الأجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في ١٦ بلداً نامياً .. ١١

١١- الأرجنتين والبرازيل والمكسيك: الأجور الحقيقية والبطالة الحضرية، ١٩٩٠-١٩٩٦ ..... ١٥

١٢- توزيع القيمة المضافة في الشركات الصناعية في تركيا، ١٩٧٨-١٩٨٦ .... ٢٢

١٣- مدى كثافة المهارات والتكنولوجيا في الصادرات، ومستوى التحصيل التعليمي في بلدان مختارة في التسعينات ٣٦

١٤- البلدان المنخفضة الدخل: أنصبة دخل أغنى خمس في مجموع الدخل الشخصي، والاستثمار الخاص كنصيب من الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٧٠-١٩٩٤ ..... ٤٠

١٥- بلدان نامية مختارة: نسبة التراكم إلى التركّز، ١٩٧٠-١٩٧٩ ..... ٤٥

١٦- نصيب الأرباح في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، ونصيب الخمس الأعلى في مجموع الدخل الشخصي، ١٩٧٠-١٩٩٢: مقارنة لبلدان نامية مختارة ٥٦

١٧- نسبة العلاوات إلى الأجور في اليابان وجمهورية كوريا ٧٦

١٨- علاوات العمال ومدخرات الأسر المعيشية في اليابان، ١٩٥٨-١٩٧٨ ..... ٨١

تصدير

يبحث **تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧**، الاتجاهات الملحوظة في الاقتصاد الدولي، مع الاهتمام، بصفة خاصة، بالبلدان النامية، ويعقد مقارنات بين مستويات الأداء الحالية والماضية، ويقيّم الآفاق المرتقبة للتنمية في المستقبل. ويسلط الأضواء على القضايا الملحة للسياسات العامة التي تواجه البلدان النامية، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

واستناداً إلى مواضيع الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالإضافة إلى أعمال اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، يركز تقرير هذا العام على الفجوات المتزايدة في الدخل فيما بين البلدان وداخلها.

إن تحقيق النمو بصورة أكثر إنصافاً. يظل هدفاً رئيسياً لعمل الأمم المتحدة في مجال التنمية. وهذا التقرير يوضح الدور الرئيسي الذي يؤديه الاستثمار في تحقيق النمو السريع، وكذلك المساهمة التي يمكن للسياسات الحكومية الملائمة أن تقدمها. وإن الشراكة بين الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني يمكن أن تحقق الهدفين التوأم: سرعة النمو وزيادة المساواة بين الدخول، وستحققهما.

كوفي أ. عنان
الأمين العام للأمم المتحدة

ملاحظات تفسيرية

التصنيف حسب البلدان أو المجموعات السلعية

يتبع تصنيف البلدان في هذا التقرير، عامة، تصنيف دليل احصاءات التجارة الدولية والتنمية، ١٩٩٤[(١)]، للأونكتاد. ولم يتبع هذا التصنيف إلا لأغراض الملاءمة الاحصائية أو التحليلية، ولا ينطوي بالضرورة على أي حكم يتعلق بمرحلة تنمية بلد معين أو منطقة معينة. وكما أشير في تصدير الدليل فإن هذا التصنيف يختلف عن التصنيف الذي استخدم سابقاً، لا سيما فيما يتعلق بالمجاميع الاقليمية أو الكلية الخاصة بالبلدان النامية.

تشير لفظة "بلد"، حسب الاقتضاء، إلى الأراضي أو المناطق أيضاً.

الاشارات إلى "أمريكا اللاتينية" في النص أو الجداول، تشمل بلدان منطقة البحر الكاريبي، ما لم يُبين خلاف ذلك.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن التصنيف حسب المجموعة السلعية المستخدم في هذا التقرير يتبع، 'عامة'، التصنيف المستخدم في "دليل احصاءات التجارة الدولية والتنمية، ١٩٩٤".

ملاحظات أخرى

تشير كلمة "دولار" إلى دولارات الولايات المتحدة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

تعني كلمة "مليار" ٠٠٠ ١ مليون.

تشير كلمة "أطنان" إلى الأطنان المترية.

تشير المعدلات السنوية للنمو والتغير إلى المعدلات المركبة.

تقيَّم الصادرات بالقيمة (فوب) (أي تسليم ظهر السفينة)، والواردات بالقيمة (سيف) (أي السعر شاملاً التكلفة والتأمين والشحن)، ما لم ينص على غير ذلك.

ويعني استخدام الواصلة (-) بين التواريخ المحددة بالسنين، مثل ١٩٨٨-١٩٩٠، المدة المشمولة كاملة، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء.

وتعني الشرطة المائلة (/) بين عامين، مثل ١٩٩١/١٩٩٠، سنة مالية أو سنة محصولية.

---

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F.95.II.D.15.

وتدل النقطتان (..) على أن البيانات غير متاحة، أو أنها لم تذكر منفصلة.

وتدل الشرطة القاطعة (-) أو الصفر(٠) على أن المقدار صفر أو لا يذكر.

وتدل النقطة (٠) على عدم انطباق البند.

وتدل علامة (+) قبل الرقم على الزيادة، وتدل علامة ناقص (-) قبل الرقم على النقصان.

ولا يقابل تفصيل المفردات والنسب المئوية بالضرورة المجاميع المذكورة بسبب التقريب.

المختصرات

ACP	أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (مجموعة دول)
ACR	معدل التراكم/التركز
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرقي آسيا
BIS	مصرف التسويات الدولية
CEPAL	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
CEPR	مركز بحوث السياسة الاقتصادية (لندن)
CFA	الاتحاد المالي الافريقي (منطقة الفرنك)
CIS	كومنولث الدول المستقلة
c.i.f.	سيف (السعر شاملاً التكلفة والتأمين والشحن)
DAC	لجنة المساعدة الإنمائية (التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
DRF	مرفق تخفيض الديون (التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية)

EC	الجماعة الأوروبية (أو الاتحادات الأوروبية)
ECA	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ECAs	وكالات ائتمانات التصدير
ECE	اللجنة الاقتصادية الأوروبية
ECGD	دائرة ضمان ائتمانات التصدير (المملكة المتحدة)
ECLAC	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
ECU	وحدة النقد الأوروبية
EEC	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
EFTA	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
EMS	النظام النقدي الأوروبي
EMU	الاتحاد الاقتصادي والنقدي
ERM	آلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي
ESAF	مرفق التكيف الهيكلي المعزز (التابع لصندوق النقد الدولي)
ESCAP	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
EU	الاتحاد الأوروبي
EXIM	مصرف التصدير والاستيراد (الولايات المتحدة)
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
f.o.b.	فوب: تسليم ظهر السفينة
FY	السنة المالية
GATS	الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات
GATT	الاتفاق العام بشأت التعريفات الجمركية والتجارة
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
GNP	الناتج القومي الاجمالي
GSP	نظام الأفضليات المعمم
HIPCs	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
HS	النظام المتناسق لوصف وترميز السلع الأساسية (النظام المتناسق)
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)
IDA	المؤسسة الإنمائية الدولية
IDB	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFC	المؤسسة المالية الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي

LDC	أقل البلدان نمواً
LIBOR	سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن (الليبور)
MBs	مجالس التسويق
MERCOSUR	السوق المشتركة للمخروط الجنوبي
MFA	ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف
MFI	مؤسسة مالية متعددة الأطراف
MFN	الدولة الأكثر رعاية
MTAs	اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف
MVA	القيمة المضافة التصنيعية
NAFTA	اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (كندا - الولايات المتحدة - المكسيك)
NBER	المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (الولايات المتحدة)
NGO	منظمة غير حكومية
NIEs	الاقتصادات الحديثة التصنيع
NIESR	المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية (لندن)
NRI	معهد نومورا للبحوث (طوكيو)
NTMs	تدابير غير تعريفية

ODA	مساعدة إنمائية رسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحوث والتطوير
SAF	مرفق التكيف الهيكلي
SAP	برنامج التكيف الهيكلي
SDR	حق السحب الخاص
SITC	التصنيف النموذجي للتجارة الدولية
SPS	صحة الإنسان والحيوان والنبات
SSA	افريقيا جنوبي الصحراء
TBT	الحواجز التقنية أمام التجارة
TNCs	الشركات عبر الوطنية
TRIMs	تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
TRIPs	حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNU	جامعة الأمم المتحدة
VAT	ضريبة القيمة المضافة
WIDER	المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
WTO	منظمة التجارة العالمية

استعراض عام

الاتجاهات العالمية

استمر الاقتصاد ينمو ببطء. وعلى الرغم من النجاح في تخفيض التضخم في كل مكان تقريباً، فإن التوقعات الخاصة بتحقيق نمو أسرع لم تتحقق حتى الآن. ومنذ بداية هذا العقد، فإن نمو الإنتاج العالمي قد بلغ في المتوسط نحو ٢ في المائة، بالمقارنة مع معدل الـ٣ في المائة تقريباً الذي تم بلوغه خلال سنوات الثمانينات المتسمة بالاضطراب. ومنذ الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٩٣، فإن الإنتاج العالمي لم يتجاوز في أي سنة من السنين ٣ في المائة، بما في ذلك عام ١٩٩٦. وتشير الاحتمالات المتوقعة إلى استمرار هذا النمو البطيء.

وإن التباطؤ الذي حدث في البلدان المتقدمة التي هبط فيها النمو من متوسط قدره ٢,٨ في المائة في الثمانينات إلى ١,٨ في بداية التسعينات قد أثر على جميع البلدان الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيث بلغ متوسط النمو ٢,٣ في المائة في التسعينات، مقابل ٢,٧ في المائة في العقد السابق. أما إسهام آحاد البلدان الصناعية في النمو العالمي فقد تباين على مر الوقت بالنظر إلى أن دورات الأعمال قد أصبحت غير متزامنة على نحو متزايد. ففي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، كان التوسع أسرع وتيرة في الولايات المتحدة منه في الاتحاد الأوروبي واليابان؛ وفي عام ١٩٩٥ كان هذا التوسع أسرع وتيرة في الاتحاد الأوروبي منه في الولايات المتحدة واليابان؛ وفي عام ١٩٩٦ كان التوسع أسرع ما يكون وتيرة في اليابان.

ويمكن ملاحظة نمط معين من النمو في العالم النامي منذ عام ١٩٩٠، حيث بلغ النمو في المتوسط ٤,٨ في المائة بما في ذلك الصين، و٣,٩ في المائة إذا استُبعدت الصين. ويُنسب جزء كبير من هذا النمو إلى شرقي آسيا، حيث كان التوسع سريعاً ومستقراً على السواء. أما في أمريكا اللاتينية، فإن النمو لم يتسم بعدم استقرار أكبر فحسب بل كان أدنى بكثير أيضاً في المتوسط - أقل من ٣ في المائة سنوياً. وأما في أفريقيا، فإن الانخفاض في الدخل الحقيقي للفرد الواحد الذي بدأ في الثمانينات قد استمر في أوائل التسعينات، ولكنه حدث تحسن ملحوظ خلال العامين الماضيين، إذ ارتفع الناتج بمعدل أسرع من السكان لأول مرة منذ سنوات طويلة.

وقد تمثل أحد التطورات الهامة في عام ١٩٩٦ في التباطوء الذي حدث في التجارة العالمية. ففي حين أن صادرات البضائع العالمية قد نمت في السنتين السابقتين بمعدلات هي أكبر من معدلات نمو الانتاج العالمي ٣-٤ مرات، فإن الفارق في عام ١٩٩٦ كان أصغر من ذلك بكثير وهو اتجاه يمكن أن يُتوقع استمراره في السنوات القادمة، بالنظر إلى التناقص التدريجي للآثار الأولية لتحرير التجارة على نطاق واسع، وخاصة في البلدان النامية. وهذا التباطؤ الذي حدث مؤخراً في التجارة العالمية قد ارتبط أيضاً بضعف أسعار السلع الأساسية. فبعد عامين من الزيادات المطردة، بدأت أسعار كثير من السلع الأساسية غير النفطية في الانخفاض في عام ١٩٩٦، وخاصة السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية.

وكان تحسن الإدارة وقوة أسعار السلع الأساسية من بين أهم العوامل المسؤولة عن حدوث انتعاش واسع القاعدة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وأما العوامل الأخرى فتتمثل في التحسن الكبير في أحوال الطقس وكذلك تناقص الصراعات الأهلية. بيد أن بعض هذه العوامل يتسم بطابع الحدوث

مرة واحدة. وتعتمد استدامة الانتعاش على التوسع في صادرات المنتجات غير التقليدية لكي يمكن للحصائل الأعلى التي تغلها الصادرات تمويل الواردات المطلوبة للاستثمار. كذلك فإنها تعتمد على استخدام الطاقة القائمة استخداماً أكمل. ولكن كثيراً من بلدان المنطقة لديها طلب متنافس على حصائل الصادرات، ويتمثل في تسديد متأخراتها المتصاعدة المستحقة على الديون الخارجية. وهكذا فإن تخفيف الديون الخارجية ونقل موارد جديدة، فضلاً عن مواصلة جهود السياسات المحلية هي جميعاً مفتاح تحقيق الانتعاش المطرد في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، فإن مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بديون البلدان الفقيرة العالية المديونية تشكل خطوة كبيرة إلى الأمام ويمكن أن تؤدي دوراً هاماً. بيد أن تنفيذ هذه المبادرة تنفيذاً سريعاً ومرناً هو أمر حاسم الأهمية؛ ويجب أن تكون مواعيد الانجاز على نحو يجعل تخفيف الديون متاحاً في الوقت المناسب. وإذا اتضح، كما يُخشى في بعض الأوساط، أن معايير الأهلية والاستدامة تقييدية أكثر مما ينبغي، فإن بعض البلدان التي تحتاج إلى تخفيف عاجل لديونها قد لا تكون مؤهلة على الاطلاق. فزيادة المرونة في تطبيق شروط معينة تحدد أهلية البلدان، هي والسرعة في التنفيذ، يشكلان أمرين لا بد منهما لضمان ايجاد حل دائم وسريع لأزمات الديون التي تواجهها البلدان الفقيرة العالية المديونية ليس فقط في أفريقيا ولكن أيضاً في المناطق الأخرى.

وفي أمريكا اللاتينية، بلغ متوسط النمو ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٦، مع حدوث انتعاش في المكسيك والأرجنتين واستمرار التوسع القوي في شيلي. وظلت الصادرات تشكل الزخم الرئيسي من حيث الطلب لكثير من بلدان المنطقة، وخاصة بسبب التجارة الآخذة في التزايد داخل المنطقة. بيد أن معدل نمو قيمة صادرات البضائع للمنطقة ككل، الذي بلغ نحو ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦، كان أقل من نصف معدل العام السابق. وما زالت معظم البلدان تواجه معضلات شديدة متعلقة بالسياسات في تحقيق كل من النمو واستقرار الأسعار. أما السيطرة على التضخم فتعتمد إلى حد كبير على استقرار سعر الصرف الإسمي، في حين أنه حتى النمو المتواضع كثيراً ما يرتبط بحدوث ارتفاع في العجوزات في الحساب الجاري. وما زال التوفيق بين التوازن الخارجي وأسعار الصرف التنافسية من ناحية والنمو والاستقرار في الأسعار من الناحية الأخرى يشكل التحدي الأساسي لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية.

وظلت الاقتصادات الآسيوية تحقق أداء جيداً في عام ١٩٩٦، ولكن حتى هناك تباطأ النمو في ظل ضعف الصادرات. وقد أُعيد توجيه السياسات في عدد من بلدان شرقي وجنوب شرقي آسيا نحو كبح جماح العجوزات المتزايدة في الحساب الجاري وإلجام الاتجاهات التضخمية، كما أُعيد توجيه السياسات في بعض الحالات نحو التعامل مع الضعف في القطاع المالي. وقد نجحت الصين في تخفيض التضخم إلى رقم واحد بينما تنمو مع ذلك بمعدل مثير للاعجاب قدره ١٠ في المائة. وفي بعض البلدان، فإن التباطؤ يعكس الصعوبات التي تواجهه في تحمّل التوسع في الصادرات الآن بعد أن أُكملت المراحل السهلة نسبياً المتمثلة في الانتاج القائم على كثافة العمالة من أجل التصدير. كذلك فإنه يُبرز أهمية رفع المستوى التكنولوجي ونمو الانتاجية في الحفاظ على زخم الصادرات.

وما زالت تجربة النمو تتباين فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا. وقد انخفض الانتاج في المنطقة ككل بنسبة ٢,٨ في المائة، وهو تكرار لما حدث في العام السابق. وظل الانتاج ينخفض في المتوسط في منطقة كومنولث الدول المستقلة وكان ذلك أوضح ما يكون في الاتحاد الروسي

وأوكرانيا، ولكن حدث أخيراً في بعض البلدان الأعضاء الأخرى استئناف للنمو. أما في أوروبا الوسطى والشرقية، فلم تتمكن سوى بضعة بلدان من تحقيق نمو مطرد. بيد أن موازين الحسابات الجارية فيها قد تدهورت بصورة عامة نتيجة لارتفاع قيمة العملات الذي تحقق بسبب الطفرات في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، وتخفيضات التعريفة الجمركية وحدوث نمو أبطأ في الصادرات المتجهة إلى أوروبا الغربية.

وظلت اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية وشرقي آسيا وأمريكا اللاتينية تعتمد جميعها، إلى حد هام، على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل لتمويل العجوزات في الحساب الجاري. وخلال عام ١٩٩٦ وأوائل ١٩٩٧، حدث توسع كبير في الفئات الرئيسية للتمويل الخارجي لكثير من البلدان في هذه المناطق، التي يتسم اندماجها في الشبكة العالمية للأسواق المالية بأنه راسخ الأساس بصورة جيدة الآن. ففيما يتعلق بهذه البلدان، فإن تدفقات - رؤوس الأموال التي تحدث مرة واحدة - إلى الداخل والمرتبطة بعملية الاندماج بدأت تصبح أقل أهمية، وتواجه هذه البلدان الآن الآثار المترتبة على حدوث تغييرات أكثر تمايزاً في إدراكات المستثمرين الدوليين، في كلا الاتجاهين المؤاتي وغير المؤاتي على السواء. وعلى سبيل المثال فإن بعض هذه البلدان قد تعين عليها أن تواجه في الآونة تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى الخارج وفترات من الضغط التنزيلي القوي على عملاتها نتيجة لردود فعل المستثمرين لعجوزات الحساب الجاري أو لزيادة هشاشة نظمها المالية الداخلية. وتوحي هذه الأحداث بأن موازين الحساب الجاري التي يمكن تحمّلها قد تكون أقل من المستويات التي شوهدت مؤخراً. والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف والحسابات الرأسمالية، هي والسياسة النقدية بوجه أعم، يجب أن تضع في الحسبان الآن وعلى نحو متزايد ما لها من تأثير على ادراكات السوق وكذلك الحاجة إلى ادارة التدفقات المالية المتجهة إلى الداخل وإلى الخارج.

ومن بين البلدان الصناعية الرئيسية، فإن الولايات المتحدة قد تمتعت بتوسع أكثر ثباتاً مما تنبأ به معظم واضعي التوقعات. فبعد ست سنوات من التوسع المستمر، انخفضت العمالة والتضخم إلى مستويات منخفضة تاريخياً، إذ هبطا إلى أقل من ٥ في المائة و٣ في المائة على التوالي، وهو ما يكذّب الاعتقاد الواسع الانتشار ومؤداه أن حدوث هبوط في العمالة إلى أدنى من ٦ في المائة من شأنه أن يطلق الزناد للتضخم المتسارع. وفي الواقع، فإنه في حين سمحت السياسة النقدية للبطالة بأن تهبط إلى مستوى منخفض بلغ ٤,٨ في أوائل ١٩٩٧، فإن التضخم قد ظل يتهاود. ومما يذكر في هذا الصدد، أنه كان قد أُعرب في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ عن رأي مفاده أن مشكلة البطالة في الشمال لا يمكن حلها إلا إذا تصرفت المصارف المركزية بشكل جريء واختبرت نظرياتها المتعلقة بمستوى البطالة المتمشية مع التضخم المستقر.

والانتعاش الذي حدث في الولايات المتحدة قد دُفِع في المقام الأول بفعل الاستثمار الذي حقق زيادة هامة في الانتاجية، وخاصة في الصناعات التحويلية. بيد أن الأرباح قد اقتنصت جزءاً كبيراً من المكاسب الناتجة عن ذلك. فبعد ست سنوات من التوسع، فإن متوسط الأجور الأسبوعية الاجمالية بالقيمة الحقيقية في عام ١٩٩٦ كانت أدنى من مستوى عام ١٩٩١ (الذي كان هو نفسه أدنى من مستوى عام ١٩٨٧)، في حين نصيب الأرباح في القيمة الاجمالية المضافة في قطاع الأعمال غير المالي قد ارتفع بنسبة ٣,٥ في المائة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦.

وجنت اليابان أخيراً فوائد صفقاتها الاجمالية المالية، إذ نمت بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ بعد انكماش متطاول. ومما ساعد بقدر كبير أيضاً على تحقيق هذا الانتعاش انخفاض قيمة الين مقابل الدولار. بيد أن عامل استثارة النمو الناجم عن تدابير الميزانية الطارئة قد استُنفد إلى حد كبير الآن،

وترمي الخطط الراهنة إلى تخفيض العجز في الميزانية. وهكذا، فإن أداء الاقتصاد سيعتمد بدرجة متزايدة على الصادرات ومن ثم على قيمة صرف الين.

أما في أوروبا الغربية القارية، التي وصلت فيها البطالة إلى مستويات قياسية، فإن الانتعاش المتوقع على نطاق واسع لم يتحقق. وكما كان متوقعاً في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦، فإن الجهود الرامية إلى الوفاء بالأرقام المستهدفة في ماستريشت للعجز المالي قد حال دون قيام العوامل التلقائية لتحقيق الاستقرار بأداء دورها، مما عزّز من القوى الانكماشية وزاد من البطالة. وهبط النمو إلى أقل من ١,٥ في المائة في كل من فرنسا وألمانيا، في حين أن الهبوط في إيطاليا كان أقوى حتى من ذلك، إذ تدنى من ٣ في المائة إلى أقل من ١ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، استمر التوسع في المملكة المتحدة وهو ما يرجع بقدر كبير إلى حدوث زيادة في الإنفاق الداخلي الخاص.

بيد أن التطورات السياسية في الاتحاد الأوروبي تشير إلى أن الحكومات تُواجِه على نحو متزايد بتحدٍ كبير هو: كيف يمكن التوفيق بين النمو والعمالة من ناحية وهدف الوفاء بالأرقام المالية المستهدفة من الناحية الأخرى. وكان الأساس المنطقي الذي قام عليه وضع أرقام مالية مستهدفة هو بلوغ الشروط التي تفضي إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الصرف. وقد اتضح حدوث تلاقٍ مرموق لمعدلات التضخم وأسعار الفائدة فيما بين البلدان الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، كما أن أسعار الصرف قد اتسمت أيضاً بالاستقرار، حتى وإن كان العجز المالي ما زال بصورة عامة أعلى من الأرقام المستهدفة. وعلى العكس من ذلك، فإن المناقشة المتعلقة بالأرقام المستهدفة تنشئ أوضاعاً يمكن أن تستثير تقلباً أكبر في الأسواق المالية وأسواق العملات. وبناء على ذلك، فربما كانت أفضل طريقة لايجاد الأوضاع الصحيحة للنمو والعمالة دون التضحية بالاستقرار، كما أُشير إلى ذلك في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٤، هي حل العقدة المستعصية المتمثلة في التلاقي في الميزانية والانطلاق إلى الاتحاد النقدي بأسرع ما يمكن.

وإن اختلاف إسهامات البلدان الصناعية الرئيسية في الطلب العالمي، بالاقتران مع ارتفاع قيمة الدولار، قد بدآ يُحدِثان اختلالات في التجارة العالمية مماثلة لتلك التي شهدتها الثمانينات، بما في ذلك حدوث عجز متنامٍ في الولايات المتحدة وفوائض متنامية في أوروبا الغربية واليابان. وفي حين أن الطلب الداخلي قد توسع توسعاً سريعاً في الولايات المتحدة، فإن معظم البلدان الصناعية الأخرى قد ظلت تعتمد على الصادرات من أجل تحقيق النمو.

وإن تجربة الثمانينات توضح الصعوبات التي يمكن أن تواجه كلاً من النظام التجاري الدولي والاستقرار النقدي الدولي بفعل الاختلالات التجارية المتصاعدة والتباينات في أسعار الصرف. ولا يمكن أن يُلقى باللائمة عن هذه الاختلالات على العجوزات المالية للولايات المتحدة - كما كان الأمر في الثمانينات بالنظر إلى أن التوسع في ذلك البلد قد ارتبط بانخفاض وليس ارتفاع العجوزات. وبناء على ذلك، فإن عبء التكيف قد تعين أن تتحمله بلدان الفوائض. ولذلك فإن العودة إلى نمط للطلب العالمي وللتوازنات التجارية يكون أكثر استدامة إنما يتطلب حدوث توسع في الطلب في أوروبا واليابان أكثر من حدوث تضييق نقدي في الولايات المتحدة.

وفضلاً عن ذلك، فإنه إذا ضيقت السياسة النقدية في الولايات المتحدة، فإن آثارها قد لا تقتصر على توسيع الفجوة الانكماشية العالمية. وإذا كان ذلك مصحوباً بالضغط إلى أعلى على الدولار، فإن

الأثر قد يتمثل فعلاً في زيادة وليس تخفيض الاختلالات التجارية. ويُظهر التاريخ أن مزيجاً من بطء النمو وارتفاع البطالة وزيادة الاختلالات التجارية يمكن أن يجعل من الصعب مقاومة الضغوط الحمائية وتجنب الاحتكاكات التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن النتائج المترتبة على حدوث مزيج من الاحتكاكات من هذا القبيل وارتفاع قيمة الدولار وحدوث ارتفاع في أسعار الفائدة الدولية تكون اليوم أشد خطورة على البلدان النامية وأوسع انتشاراً لديها مما كان عليه الأمر في الثمانينات، بالنظر إلى زيادة اندماج كثير من هذه البلدان في النظام التجاري والمالي العالمي وبسبب زيادة اعتمادها على تدفقات رؤوس الأموال المتجهة إليها وهي رؤوس أموال سائلة بدرجة مرتفعة.

العولمة والنمو والتوزيع

عدم المساواة: السجل الزمني

إن قصة الاقتصاد العالمي الكبيرة منذ أوائل الثمانينات هي قصة اطلاق قوى السوق. ذلك أن إزالة القيود التنظيمية المتعلقة بالأسواق الداخلية وانفتاح هذه الأسواق على المنافسة الدولية قد أصبحا من السمات العالمية. فـ"اليد الخفية" تعمل الآن على نطاق العالم وفي ظل قدر من الضغوط الموازنة من جانب الحكومات أقل مما كان عليه الحال طوال عقود. ويشعر كثير من المعلقين بالتفاؤل حول الاحتمالات المتوقعة لحدوث نمو أسرع ولتلاقي الدخول والمستويات المعيشية التي ينتظر أن تحققها زيادة المنافسة العالمية.

غير أنه توجد قصة كبيرة أخرى. فمنذ أوائل الثمانينات والاقتصاد العالمي يتسم بزيادة عدم المساواة وبالنمو البطيء. فالثغرات في الدخل بين الشمال والجنوب قد استمرت في الاتساع. وفي عام ١٩٦٥، كان متوسط الدخل الفردي لبلدان مجموعة الدول الصناعية الرئيسية السبع أكبر عشرين مرة من مثيله لأفقر سبعة بلدان في العالم. وبحلول عام ١٩٩٥ كان أكبر منه ٣٩ مرة.

ومن المؤكد أن عدداً من البلدان النامية قد ظل ينمو بمعدل أسرع من البلدان الصناعية، ولكنه مع ذلك نمو ليس بالسرعة الكافية لتضييق الفجوة المطلقة المتعلقة بالدخل الفردي. ففي أفريقيا، حيث ظلت هذه الفجوة تتسع على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، فإن متوسط الدخل الفردي يبلغ الآن ٧ في المائة فقط من مثيله للبلدان الصناعية. وفي أمريكا اللاتينية، كان التغير أكثر حدة: فقد انخفض متوسط الدخل الفردي من أكثر من ثلث مستوى بلدان الشمال في أواخر السبعينات إلى الربع في هذه الأيام. ولم تتمكن سوى حفنة من اقتصادات شرقي آسيا من تحقيق نمو سريع يكفي لتضييق الفجوة مع الشمال بل واللحاق بالشمال في بعض الحالات. بيد أنه بعد أن نجحت هذه الاقتصادات والتحقت بنادي الدخول العالية، لم تتمكن سوى قلة من البلدان النامية من شغل مكانها؛ ذلك أن الشرائح الوسطى من البلدان النامية، التي كانت الدخول لديها تبلغ ما بين ٤٠ و٨٠ في المائة من المتوسط في البلدان المتقدمة، هي أقل الآن مما كانت عليه في السبعينات.

وإن الاستقطاب فيما بين البلدان قد صاحبه عدم مساواة متزايد في الدخول داخل البلدان. فنصيب أغنى ٢٠ في المائة من الدخول قد ارتفع في كل مكان تقريباً منذ أوائل الثمانينات، قالباً في كثير من الحالات الاتجاه السائد بعد الحرب العالمية الثانية. وفي أكثر من نصف عدد البلدان النامية، فإن أغنى ٢٠ في المائة اليوم يتلقون أكثر من ٥٠ في المائة من الدخل القومي. أما أولئك الموجودون عند القاع فلم يفلحوا في أن يروا مكاسب حقيقية قد تحققت لمستوياتهم المعيشية، بل إنهم قد اضطُروا في بعض

الحالات إلى تحمل خسائر حقيقية. وفي كثير من البلدان، يبلغ الآن الدخل الفردي في المتوسط لأفقر ٢٠ في المائة أقل من عشر دخل أغنى ٢٠ في المائة. ولكن الزيادة في أنصبة هؤلاء الأخيرين قد ارتبطت أيضاً على نحو ثابت بحدوث انخفاض في نصيب الطبقة المتوسطة. وفي الواقع، فإن هذا التفريغ للطبقة المتوسطة قد أصبح سمة بارزة من سمات توزيع الدخول في كثير من البلدان.

والاتجاه نحو اتساع الفجوة بين فئات الدخل هو أمر واضح في البلدان النامية الأكثر نجاحاً والأقل نجاحاً على السواء، وهو يرتبط بالاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير قدر ارتباطه بالاستراتيجيات الموجهة نحو الداخل. وفي شرقي آسيا، ازداد عدم المساواة، وإن كان بدرجات مختلفة، في كل من الاقتصادات الصناعية الجديدة من الرتبة الأولى والرتبة الثانية خلال العقدين الماضيين. وباستثناء جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، فإن عدم المساواة في اقتصادات شرقي آسيا اليوم يبلغ نفس ارتفاع مثيله في البلدان النامية الأخرى أو حتى أعلى منه. وفي أمريكا اللاتينية، ففي حين أدت أزمة الديون التي حدثت في أوائل الثمانينات هي والتباطؤ الاقتصادي إلى زيادة تفاقم مشكلة توزيع الدخل، فإن الانتعاش الذي تلى ذلك لم يُفلح في تغيير ذلك. وفي أفريقيا، فإن عدم المساواة المتصاعد في الريف واسع الانتشار.

وجذور هذه الاتجاهات هي مجموعة مشتركة من القوى التي أطلقها التحرير السريع للاقتصاد الذي يفسح المجال أمام زيادة عدم المساواة بتفضيل فئات دخْل معينة على فئات أخرى:

- فعدم المساواة المتزايد في الأجور بين العمال المهرة والعمال غير المهرة ليس فقط مشكلة تخص الشمال. بل إنها بدأت تصبح مشكلة عالمية. فتقريباً في جميع البلدان النامية التي اضطلعت بتحرير سريع للتجارة، ازداد عدم المساواة في الأجور، وكثيراً جداً ما يكون ذلك في سياق تدهور العمالة الصناعية للعمال غير المهرة وحدوث انخفاضات كبيرة مطلقة في أجورهم الحقيقية، بنسبة تبلغ في مستواها ٢٠-٣٠ في المائة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية؛

- حقق عنصر رأس المال مكاسب بالمقارنة مع عنصر العمل، وارتفعت أنصبة الأرباح في كل مكان. وفي أربعة من كل خمسة بلدان نامية، فإن نصيب الأجور في القيمة المضافة للصناعة التحويلية اليوم هو أدنى بكثير مما كان عليه في السبعينات وأوائل الثمانينات. وقد حدث في الشمال تلاق صعودي مرموق للأرباح لدى البلدان الصناعية الرئيسية. فمعدل العائد على رأس المال في قطاع الأعمال ببلدان مجموعة الدول السبع الصناعية الرئيسية، منظوراً إليها معاً، قد ارتفع من ١٢,٥ في المائة في أوائل الثمانينات إلى أكثر من ١٦ في المائة في أواسط التسعينات. ومرة أخرى فإن هذا هو الكفة المقابلة لكفة أنصبة الأجور الآخذة في التدهور؛

- أدى التحرير المالي إلى حدوث توسع سريع في الديون العامة والخاصة. وقد ظهرت على نطاق العالم طبقة جديدة من أصحاب ايرادات رؤوس الأموال وذلك مع التوسع الكبير في تدفقات رؤوس الأموال الدولية والارتفاع في أسعار الفائدة الحقيقية. ففي بعض البلدان النامية، وصلت مدفوعات الفائدة المصرفية على الديون الخاصة والعامة إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وحيثما تتركز حيازة الأصول ويكون النظام

الضريبي تنازلياً، كما هو الحال كثيراً في البلدان النامية، فإن الديون الحكومية تعمل على إعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء، بطريقة يثبت أنها حتى أكبر تناقصية من تناقصية "الضرائب" عن طريق التضخم. وقد امتصت مدفوعات الفائدة المتزايدة جانباً كبيراً من الزيادة في إيرادات الأعمال في كل من الشمال والجنوب؛

- لم يؤد دائماً تحرير أسعار المنتجات الزراعية إلى إزالة التحيز الحضري أو رفع دخول المزارعين، كما هو واضح بصورة خاصة في أفريقيا. وفي كثير من البلدان التي قامت بتنفيذ اصلاحات، لم تتحقق التحسينات المتوقعة في الشروط التجارية المحلية الخاصة بالزراعة كما ظلت أسعار المزرعة الخاصة بالحاصلات التصديرية أقل بكثير من الأسعار على الحدود. ذلك أن مزايا التحرير قد جناها بصورة رئيسية التجار وليس المزارعون.

هل عدم المساواة يهم؟

هذه الفروق الدولية والوطنية من الممكن أن تكون مجرد انعكاس لعمليات تكيّف مؤقتة لاقتصاد عالمي يتغير بسرعة. وقد تكون مساعدة الأغنياء على أن يصبحوا أغنى هي في الواقع توطئة لتحقيق النمو السريع ولتقاطر الزيادات في الدخول إلى أدنى لتصل إلى سائر الفئات الاجتماعية - الاقتصادية. ولكن تتزايد الأدلة على أن التقدم البطيء وانعدام المساواة المتزايد قد أخذا يصبحان سمتين دائمتين.

وخلال العقد الماضي، استقر الاقتصاد العالمي على معدل للنمو يبلغ في المتوسط ٣ في المائة في العام - أي أقل بمقدار نقطتين مئويتين عن المعدل المتحقق خلال "العصر الذهبي" وهو الفترة ١٩٥٠ ١٩٧٣. وهذا المعدل المتواضع نسبياً لا يمكن أن يحل مشاكل أسواق العمل في الشمال ولا مشكلة الفقر في الجنوب؛ ولا هو يسمح بتضييق الفارق بين الشمال والجنوب. وقد بحثت الأعداد الماضية من **تقرير التجارة والتنمية** بعض الأسباب الأساسية لهذا التباطؤ. والأمر المثير للقلق بصورة خاصة هو أن زيادة تركّز الدخل القومي في أيدي قلة من الناس لم يصاحبه حدوث استثمار أعلى ونمو أسرع. أما في الشمال، فإن الأرباح هي عند مستويات لم تُشاهَد منذ الستينات، ولكنها الآن بصورة رئيسية تولّد استثمارات وعمالة أقل بكثير من ذي قبل. وأما في الجنوب، فإن الأغنياء كثيراً ما يتلقون أكثر من نصف الدخل القومي، ولكن الاستثمارات الانتاجية الخاصة قلما تكفي لتوليد زيادة يُعتد بها في الدخل الفردي.

وهذا الارتباط بين زيادة الأرباح وركود الاستثمارات وارتفاع البطالة وانخفاض الأجر هو السبب الحقيقي للقلق. والأمر الذي يهم ليس هو عدم المساواة في حد ذاته، ولكن الطريقة التي تُستخدم بها دخول الأغنياء. فالأرباح تعود على أقلية صغيرة من السكان يتسم سلوكها الإنفاقي بآثار اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقاً. فبالنسبة إلى مالكي رؤوس الأموال، يعمل الاستثمار كضريبة اجتماعية على الأرباح تبرر تركّز الدخل في أيدي قلة. فالمجموعات الثرية التي تستثمر نصيباً كبيراً من دخولها وتحقق تحسيناً عاماً في مستوى المعيشة تكتسب شرعية أكبر من المجموعات التي لا تفعل ذلك. وفي بعض البلدان التي أصبحت مصنّعة ناجحة في الآونة الأخيرة في شرقي آسيا، حيث يتلقى الأغنياء أقل من ٥٠ في المائة من الدخل القومي، تصل المدخرات والاستثمارات الخاصة إلى ثلث الناتج المحلي الاجمالي. وعلى العكس من ذلك، ففي

كثير من البلدان النامية التي يتجاوز فيها نصيب الأغنياء في الدخل القومي ٥٠ في المائة، فإن نصيب المدخرات والاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي يكاد لا يزيد على ١٥ في المائة.

وإن بعض العوامل المسؤولة عن زيادة عدم المساواة في عالم آخذ في العولمة تؤدي في الوقت نفسه إلى تعويق الاستثمارات وإلى تباطؤ النمو. فالوتيرة السريعة للتحرير المالي قد أزالت الصلة بين أموال التمويل والتجارة الدوليين. فارتفاع أسعار الفائدة الذي تحقق بفعل السياسات النقدية التقييدية قد أدى إلى زيادة تكلفة تكوين رأس المال وتشجيع قطاعات كبيرة من الطبقات الصناعية والتجارية على تركيز طاقتها على بيع وشراء أصول مستعملة. فالعلاوة التي يخلعها التمويل الدولي على السيولة والدخول إلى الأسواق المالية والخروج منها بسرعة بحثاً عن مكاسب سريعة قد قوضت الروح الحفازة المطلوبة للاضطلاع بالتزامات أطول أجلاً عن طريق الاستثمار في الأصول المنتجة المنشأة حديثاً. وإن خيارات الخروج الأكبر التي تتمتع بها رؤوس الأموال، بالاقتران مع النمو البطيء للطلب والعرض المفرط للعمل، قد ساعدت على زيادة الأرباح العالمية، وهو ما حدث كثيراً دون تشجيع الاستثمار. وقد أصبحت الحالة السائدة الآن هي إعادة تشكيل هيكل الشركات والتخلص من العمالة وقمع الأجور في هذا العالم المتسم بالنمو البطيء مما أحدث انعدام أمن على نحو متزايد بخصوص الوظائف والدخل.

وإذا استمرت هذه الحالة، فإنه يوجد خطر حقيقي بحدوث ردة فعل سياسية يمكن أن تطيح بالعديد من الفوائد المتحققة من الاصلاحات الاقتصادية المضطلع بها مؤخراً في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، بل يمكن حتى أن تؤدي إلى إلغاء بعض انجازات التكامل الاقتصادي. وتقدم سنوات العشرينات والثلاثينات تذكيراً صارخاً مثيراً للقلق بالسرعة التي يمكن بها للأحداث السياسية أن تقوّض الثقة في الأسواق والانفتاح. ولا ينبغي أن يوجد أي شك في أن عبء مثل هذا التفسخ الاقتصادي الدولي سيتحمله مرة أخرى أولئك الذين هم الأقل قدرة على تحمله.

ما الذي ينبغي عمله؟

إن القلق حول أوجه انعدام المساواة في الدخل قد حدا ببعض البلدان في الماضي إلى وضع ترتيبات مؤسسية تقيّد بصورة حادة دور السوق والملكية الخاصة. وكثيراً ما أدت هذه الترتيبات إلى الحد بنجاح من أوجه التباين في الدخل لفترات طويلة نوعاً ما. ولكن النتيجة في كثير من الحالات قد تمثلت في فقدان الدينامية وفي الركود في خاتمة المطاف. وتتفق معظم البلدان الآن على أن هذا ثمن أعلى مما ينبغي وعلى أنه من الضروري وجود درجة معينة من عدم المساواة في الدخول بغية توفير الموارد والحوافر اللازمة للأنشطة التي تحقق مزيداً من الرخاء العام.

والتحدي الأساسي في مجال السياسات في الجنوب هو كيفية ترجمة الأرباح المتنامية إلى استثمارات بوتيرة تكفي لدعم عقد اجتماعي يمكن بواسطته تبرير أوجه انعدام المساواة الأولية - وتخفيضها في خاتمة المطاف - بفعل ما ينتج عنها من زيادة في الدخول وفي مستويات المعيشة لجمهرة السكان. وللنهوض بهذا التحدي، يجب مواجهة بعض الحقائق غير المريحة. ففي المقام الأول، لا يوجد أي قانون اقتصادي يجعل الاقتصادات النامية تتلاقى بصورة تلقائية عند مستويات الدخل الخاصة بالبلدان المتقدمة. ثانياً، فإن النمو والتنمية لا يحققان بصورة تلقائية تخفيضاً في عدم المساواة. ذلك أنه حتى اقتصادات شرقي آسيا السريعة النمو قد وُجِهت بتحديات توزيع الدخول.

بيد أن الخبر السار في هذا الصدد هو أنه حيث حدث هذا التلاقي، فإنه توجد الآن تفسيرات واضحة له من حيث الاستراتيجية الإنمائية المتبعة. وعلاوة على ذلك، فإن أحداثاً شتى في التجربة الإنمائية لشرقي آسيا توحي بأن للحكومات دوراً هاماً تؤديه في التوفيق بين النمو السريع والأهداف المتعلقة بتوزيع الدخل.

وإذا كان للكلام النظري حول تلاقي الدخول ومستويات المعيشة أن يفسح الطريق لجدول أعمال قوامه سياسات واقعية، فإن من الضروري ايجاد فهم قوي لما يدفع النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد سوقي. وهذا الدور تمارسه الأرباح. فما يميز البلدان التي أصبحت مؤخراً بلداناً صناعية ناجحة عن البلدان النامية الأخرى هو الروح الحفازة العالية لطبقة رجال الأعمال بها والتي تنعكس في معدلات ادخار واستثمار من الأرباح عالية بشكل استثنائي. وتُظهر هذه التجربة أن السياسات الرامية إلى إدارة الأرباح بغية التعجيل بالنمو يمكن أن تفيد أيضاً في عملية إدارة التوزيع:

- **إدارة الأرباح**: لا تظهر بصورة تلقائية من زيادة المنافسة العالمية علاقة ارتباطية قوية بين الربح والاستثمار. إذ أنه يجب حقاً الوفاء بشروط أساسية معينة مثل الاستقرار السياسي وحقوق ملكية مضمونة. ولكن هذا ليس كافياً. إذ يجب القيام على نحو نشط بانتهاج سياسات ترمي إلى توفير حوافز للشركات الخاصة لاستبقاء الأرباح واستثمارها في تعزيز الانتاجية والطاقات والعمالة. ويمكن للأدوات المالية، مثل الضرائب والإعانات، أن تكون أدوات هامة في هذا الصدد. ولكنه توجد أيضاً صفيفة من السياسات التجارية والمالية وسياسات المنافسة التي يمكن أن تساعد في زيادة الربحية والاستثمار في الصناعات الرئيسية وذلك بدرجة أعلى مما يمكن بلوغه في ظل أوضاع السوق الحرة. ومن المقومات الأساسية لهذه الاستراتيجية إقفال القنوات غير المنتجة الخاصة بتراكم الثروات وتثبيط الاستهلاك الترفي.

- **إدارة التكامل**: يمكن تحسين الاستثمارات كيفاً وكماً بواسطة توثيق الروابط مع الاقتصاد العالمي عن طريق تدفقات التجارة ورؤوس الأموال، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن هذه الروابط الخارجية يجب أن تكون مكملة لقوى النمو الداخلية، وليست بديلاً عنها، وذلك عن طريق تراكم رأس المال وبناء القدرة التكنولوجية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق تحقيق تكامل في الاقتصاد العالمي يدار بعناية ويكون على مراحل، وتصميم هذه العملية تبعاً لمستوى التنمية الاقتصادية في البلد وقدرة المؤسسات والصناعات القائمة. وتتناقض هذه الاستراتيجية بشكل حاد مع التحرير "الثوري الشامل" الذي اعتمدته بعض البلدان في السنوات الأخيرة.

- **إدارة التوزيع**: يتمثل أحد الشروط الضرورية لتعزيز القوى التي تعمل على زيادة المساواة في الجنوب في الامتصاص السريع لفائض العمل. فحيثما يتعلق الأمر بالقطاع الريفي، فإن الاصلاح الزراعي والسياسات الزراعية والاستثمار العام يمكن لها جميعاً أن توقف انعدام المساواة المتزايد الذي يشكل نمطاً لعملية النمو في الاقتصادات ذات الفائض من العمل. بيد أن التحدي يكون أشد وطأة إذا تحوّل فائض العمل ببساطة إلى المناطق الحضرية. فمع تحرك البلدان على مسار التنمية، تصبح السياسات الصناعية

الرامية إلى دعم رفع المستوى أمراً حيوياً لتحمّل الزيادات في الأجور الحقيقية. وهذه هي المرحلة التي يكون عندها وجود عرض كاف من العمالة المتعلمة ضرورياً بصورة خاصة لمنع أوجه النقص في المهارات من أن تؤدي إلى وجود فوارق أوسع نطاقاً في الأجور. وطوال هذه العملية، فإن الضرائب الرامية إلى تثبيط توزيع الأرباح كدخول شخصية، والرامية كذلك إلى تقييد الاستهلاك الترفي، تفيد ليس فقط في التعجيل بالاستثمارات وخلق فرص العمل، ولكن أيضاً في الحد من أوجه عدم المساواة في الدخول الشخصية. ويمكن أيضاً للأجور المتصلة بالأرباح، التي استُخدمت على نطاق واسع في شرقي آسيا، أن تفيد أيضاً في تعزيز النسيج الاجتماعي الذي يكتنف العلاقة بين الربح والاستثمار.

وينبغي أن تكون جهود البلدان النامية في مجال السياسات مصحوبة ببيئة عالمية مواتية. بيد أن أحد أوجه عدم التماثل التي تتسم بها العولمة هو حقيقة أن تحرير الاقتصاد العالمي قد سار حتى الآن بطريقة مقلوبة تميل إلى الإضرار بآفاق النمو للبلدان النامية عن طريق التمييز ضد مجالات يمكن أن تحقق فيها هذه البلدان ميزة مقارنة. فتحرير البضائع في السلع قد سار بوتيرة أبطأ منه في القطاعات التي تتسم فيها البلدان النامية بقدرة تنافسية أكبر. وهكذا فإن التجارة الحرة في المنسوجات لن تتحقق إلا في السنوات الأولى من القرن المقبل، وما زالت الكتل التجارية الرئيسية تحمي قطاعاتها الزراعية. ويجري السعي إلى ايجاد أشكال جديدة من الحماية ضد صادرات المصنوعات القادمة من الجنوب وذلك كعلاج لمشاكل سوق العمل في الشمال. وفي حين أنه قد رُفعت كثير من القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة الماهرة إلى حيث تجد أفضل مكافأة لها، فإنه لم يول أي اهتمام لإلغاء القيود الكثيرة المفروضة على حرية انتقال العمالة غير الماهرة. وما زال التصدي التدريجي لهذه التحيزات يشكل تحدياً هاماً يواجه المجتمع الدولي إذا كان يراد ايجاد بيئة عالمية تمكينة.

ويمكن للجهود العالمية الرامية إلى مساعدة البلدان النامية أن تصبح هباء منثوراً إذا لم يجر عكس اتجاه التباطؤ الحادث في النمو الاقتصادي في الشمال. وهكذا فإن العودة إلى تحقيق نمو أسرع وسياسات تقوم على العمالة الكاملة ليست فقط شرطاً أساسياً لحل التّشرّين التوأم المتمثلين في البطالة المرتفعة وانعدام المساواة المتزايد في الأجور في الشمال، ولكنها أيضاً أمر لا بد منه لإزالة أسباب الخطر المتمثل في حدوث ردة فعل شعبية ضد العولمة قد تعرّض مكاسب التكامل الاقتصادي العالمي الخطر.

روبنس ريكوبيرو

الأمين العام للأونكتاد